



قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم انه وجه رسالة إلى وزير الصحة د.خالد السعيد بشأن طلب الموافقة على تخصيص غرفة عزل داخل قاعة عبدالله السالم يستخدمها النواب والوزراء المصابون بفيروس كورونا لممارسة دورهم. وأوضح الغانم في جلسة المجلس التكميلية التي عقدت امس أثناء مناقشة رسالة من مجموعة أعضاء يطالبون فيها تخصيص غرفة خاصة لتمكين أعضاء مجلس الأمة ممن تنطبق عليهم إجراءات الحجر الصحي من التصويت على القوانين والقرارات وذلك في جميع جلسات المجلس، أوضح أن الرسالة تم توجيهها إلى وزير الصحة بتاريخ 16 الجاري تضمنت طلب الإجابة عنها في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى لمجلس الأمة اتخاذ كل الإجراءات اللوجستية والتقنية لتخصيص غرفة العزل. وفي هذا الإطار، قال الوزير د.السعيد انه تسلم الرسالة وتم توجيهها إلى الإدارة الفنية المعنية بتدارس هذا الموضوع. وأشار الى انها بصدد إعداد ردها وسيصلني في نهاية اليوم (امس) الرد الفني بشأن التعامل مع الإصابات عموماً داخل مبنى مجلس الأمة. وأمس، وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب أحمد الحمد بطلب فيها إحالة مشروع قانون أحدهما بشأن البديل الاستراتيجي وآخر بشأن الوظائف القيادية، واقتراح برغبة حول الوظائف القيادية إلى لجنة الموارد البشرية البرلمانية للاختصاص. ووافق المجلس على رسالة من مجموعة أعضاء يطالبون فيها تكليف لجنة المرافق العامة البرلمانية بالتحقيق فيما حدث نتيجة الأمطار الغزيرة التي هطلت على البلاد في عطلة رأس السنة الميلادية على أن تكون مدة عمل اللجنة إلى نهاية دور الانعقاد الحالي. كما وافق المجلس على رسالة من النائب د.محمد الحويلة يطلب فيها تكليف لجنة شؤون الإسكان والعمارة البرلمانية بدراسة وبحث إمكانية إقامة مشروع غرب هدية السكني والتنازل عن أرض منتزه أبو حليفة إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية مع الجهات المختصة وتقديم تقرير متكامل في هذا الشأن بصفة عاجلة. وأقر المجلس رسالة من رئيس لجنة البيئة البرلمانية النائب د.محمد المطر بطلب فيها تكليف اللجنة ببحث ودراسة ومناقشة موضوعات متعلقة بالشؤون البيئية في البلاد وهي الوضع البيئي الراهن من تلوث الهواء والتربة والياه وإعادة تأهيل البيئة وتقارير ديوان المحاسبة بشأن البيئة في الكويت على أن تكون مدة عمل اللجنة حتى نهاية دور الانعقاد الحالي. ووافق المجلس على رسالة من النائب د.عبدالعزیز الصقبي بطلب فيها إحالة عدة اقتراحات ومشاريع قوانين بشأن «الإسكان» إلى لجنة شؤون الإسكان والعمارة البرلمانية... فإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: ماضي الهاجري - سامح عبدالحفيظ

المجلس يستكمل مناقشة الخطاب الأميري



الرئيس الغانم في حديث مع الأمين العام المساعد خالد أبوصليب (قاسم باشا)



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وعيسى الكندري وصالح الملا

- **عبدالكريم الكندري: أن للمجلس أن يحسم موضوع استقالة النائب يوسف الفضالة خصوصاً أنه صرح بإصراره عليها وأن المجلس هو الذي يعطّلها**
- **مرزوق الخليفة: يجب على الحكومة تعويض جميع المواطنين ممن تضرروا جراء الأمطار التي مرت على البلاد ومحاسبة كل المقصرين والمتجاوزين**
- **ثامر السويط: الحكومة قامت خلال الانتخابات السابقة بتخصيص مدارس للمصابين بكورونا ومن باب أولى تجهيز غرفة في القاعة للوزراء والنواب**
- **عبدالعزیز الصقبي: محاسبة المقصرين في قضية الأمطار أمر مهم وتخصيص غرفة خاصة في القاعة للمصابين بكورونا أمر مفصلي ومهم**
- **حسن جوهر: أخطر من أن بعض الشركات والمقاولين أصبحوا أقوى من الحكومة كما يجب تخصيص غرفة للنواب والوزراء المصابين بكورونا**
- **أسامة المناور: ننتظر من وزير الأشغال إصلاح ما أفسده البعض في قضية الأمطار وعلى عاتقه مسؤولية سياسية إحالة الموضوع إلى النيابة**

يسمح للشعب الكويتي بالحضور لقاعة عبدالله السالم. المبادرات تقام ويحضر فيها مسؤولون وشخصيات أثناء تفشي كورونا حتى سمو ولي العهد حضر، ويمنع نواب الأمة من أن يؤدوا دورهم ويمنع الجمهور الكويتي من مراقبة نوابه.

السلطة تستغل المرض من أجل تمرير قراراتها القمعية وحرمان الناس من أداء أدوارهم وحرمانهم التي كفلها الدستور.

عبدالعزیز الصقبي: بخصوص الأقطار هذه قضية مهمة وخطيرة والمجلس لديه توصيات في الفصل السابق، ولكن لم نجد جدية من الحكومة، ولذلك الرسالة مستحقة.

الإجراءات الخاصة بإيجاد غرفة في قاعة عبدالله السالم، فهذا الطلب مستحق لأن الشأن الرقابي والتشريعي لا يمكن أن يتوقف فهذا للمصلحة العامة، هذا التوجه يجب أن يكون جزءاً من منظومة أكبر تتعلق بالتعاضد مع هذا الوباء، والعودة إلى الإجراءات الخاصة بالبحر والإغلاقات أصبحت من الماضي وفق التصريحات من المسؤولين.

الغريب أنه ما زال المواطن محروماً من دخول قاعة عبدالله السالم، وهذا يفسر علامات الاستفهام، أحسن أن يستغل هذا الأمر لتغيير الرأي العام، فضحور الجمهور هو حضور لرقابة الشعبية. هذا بيت الشعب، وإذا غاب المواطن عن بيته كسرنا العمود الفقري للديمقراطية.

عبدالله الطريجي: بخصوص البديل الاستراتيجي: أولياء أمور الخريجين يعانون من عدم وجود الكوادر الوظيفية، فهناك فوارق في الرواتب والمميزات، لذلك البديل الاستراتيجي أمر مستحق ويجب على الحكومة إنهاء هذا الملف.

عندما نجد أن الوضع تدهور والفساد استشرى بسبب التعيينات العشوائية، فلا بد أن تكون هناك ضوابط لتعيين الوكلاء والقياديين، لا بد أن تكون للكفاءة نصيب من إدارة البلد. كل سنة عندما يأتي المطر والخبر تغرق الكويت في ساحة منذ 15 سنة جاء عدد من الوزراء ادبوا الرغبة في مواجهة الفساد والمقاولين، ولكن لا توجد أي محاسبة حقيقية، هناك حمد المطر وأسامة الشاهين في مجلس 2012 شكلت لجنة تخصيص في مشروع مضخة مشرف، وتم إبطال المجلس. اللجنة توصلت إلى أن المقاول ولده يتزوج والعرض في دولة الإمارات، والمقاول وزمعه القياديين في الأشغال على



عدنان عبدالصمد



بدر الحمودي



فارس العتيبي



ثامر السويط

المهم أن يشارك النواب في التصويت، وفي افتتاح دور الانعقاد الأول بحضور سمو الأمير وسمو ولي العهد، تم تخصيص غرفة للمصابين. أيضاً هناك بروتوكول طبي وصحي، فلا يمنع الموظفون من أداء عملهم طالما أجروا فحص البني سي آر، والعدد الموجود هنا من نواب ووزراء وصحافيين وموظفين موجودين هنا، فلقد اقتدنا بحضور الشعب الكويتي، لذلك يجب أن

ولذلك أتمنى أن تتم الموافقة على هذا المقترح، خاصة في جلسة الافتتاح تم تخصيص غرف لهذا الشأن. ثامر السويط: أثناء رسم ملامح الإرادة الشعبية قامت الحكومة بعمل يتسق مع روح الدستور، فقد حرصت كل الحرص على أن يشارك الناخبون في 5/12/2020 في العملية الانتخابية على الرغم من تفشي مرض كورونا، وخصصت مدرسة للرجال وأخرى للنساء في

يعرض الوزراء والنواب لهذا الداء، لكن لدينا استحقاقات دستورية وسياسية وحتى لا نبخس الناس وزراء أو نواباً خصوصاً في المواقف الفردية، فهناك خيارات متاحة بأن يتم تخصيص غرفة ولدينا في القاعة غرف زجاجية يتابعون معنا جلسات المجلس ويشاركون في الاقتراحات والموضوعات، لذلك سنكون أمام جلسات قادمة بها قرارات مهمة،

تجارب الوزراء السابقين، ولا تكون ضحية، ونقول له «تغذ بالمقاولين الفاسدين قبل أن يتعشوا بك»، انتبه لعقود الصيانة يا وزير الأشغال وستكون تحت أنظار ورقابة مجلس الأمة. حسن جوهر: بخصوص الرسالة الخائية المتعلقة بالأقطار، أخطر من أن الشركات والمقاولين أصبحوا أكبر وأقوى من الحكومة وتسببوا في وقوع أضرار جسيمة على ممتلكات

اقتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة التكميلية امس الأربعاء عند الساعة التاسعة والنصف بعد أن كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب. وتلا الأمين العام المساعد خالد المطيري وأسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون إذن أو إخطار.

عبدالكريم الكندري: حسب المادة 17 من اللائحة جاء الوقت أن ينتهي المجلس من قضية استقالة النائب يوسف الفضالة حتى أن الأخ الفاضل صرح وقال إنها منتهية.

مرزوق الغانم: تم اتخاذ قرار في بند الرسائل، وجار تطبيق القرار وأعلن الاستقالة منذ زمن وسأجلس معه.

عبدالكريم الكندري: لا يمكن أن يبقى التكليف عندك دون قرار، فهو مُضَر على الاستقالة.

مرزوق الغانم: هذا رأيه ولابد أن اجلس معه، وتوقش الأمر في رسالة وتم اتخاذ قرار، وليس موضوعنا هذا الأمر، وعندك أي شيء قدمه في رسالة وأردت.

ثامر السويط: ما تفضل به الكندري يستند إلى اللائحة أصلاً الموضوع كان رسالة واردة، والمقعد هذا مهم للدائرة. الرئيس مخطأ: ناقشنا الرسالة وغير مدرجة، فهناك قرار من المجلس، وجار تطبيق القرار.

الرسائل الواردة

انتقل المجلس الى بند الرسائل الواردة.

● **مرزوق الخليفة:** بخصوص هطول الأمطار، فئاتي حكومة وتذهب حكومة، والمشكلة قائمة ولم تستفد الحكومة من جميع المشاكل السابقة من السيول، كل سنة تغرق البلاد، والحكومة بكبرها تغرق في شبر من الماء، ولا توجد متابعة لعقود الصيانة، وهناك تهاون من المراقبين على عقود الصيانة وعدم تنظيف شبكات المياه في كل موسم، في حياة لمن تشادي، شبكة مجاري الأمطار تحتاج إلى إعادة تأهيل وإعادة صيانة، ولكن المقاولين فاسدون، تُشكل لجان تحقيق وخرجت بقرارات وأخرها التحقيق البرلمانية عام 2018 والتي انتصرت وأوصت بإيقاف المقاولين، ولكن للأسف مجلس الوزراء أعادهم للعسل، مجلس الوزراء يستتر على الفاسدين وإلا هم شركاء معهم في الفساد.

البيوت اتلفتت والسيارات غرقت، والممتلكات ضاعت، مشكلة الحكومة ولابد أن تتحمل تعويض جميع أصحاب الممتلكات، وصدقت وزيرة الأشغال المسابقة عندما قالت «إن المقاولين أقوى من قاعة عبدالله السالم»، وراحت ضحية، ونقل للوزير الحالي انتبه واستفد من

هدفهم إرسال رسالة للمتريدين حول طرح الثقة بوزير الدفاع

حمدان العازمي: لا أقبل الهمز واللمز من النواب الـ 6

وأعرب عن خشيتيه من أن يخرج من أيدي الوزير ليحدثوا في الأيام المقبلة عن حماية المال العام، مؤكداً أنه سيتم الرد عليهم، أين كان موقفكم في الاستجواب وهو يتضمن قضايا المال العام والتوظيف وتعيين وافدين بروتاب بالآلاف الذين؟ وبين أن بعض النواب الذين أعلنوا تأييد الوزير كان الوزير قد رد عليهم ملفاتهم ولم يحترمهم. وقال «الشعب هو الذي أوصلكم وسيحاسبني ويحاسبكم وهو الرأي العام، واليوم أصبح الدفاع عن الوزير أكثر ممن كانوا بصاميين لسنوات مع الحكومة، ويجب أن يفك الكل عند حده ولا نقبل الهمز واللمز، ولديكم الصحافة وأخرجوا ما لديكم». وأوضح أنه أثبت من خلال مرامته بالاستجواب والتجاوزات على المال العام



حمدان العازمي

التي نقول عنها في السابق إنها لا تستحق البقاء». وأضاف «أنتم كنتم تقولون ان وزير الدفاع من الناس الذين لم يحترموا الدستور وهو امتداد للحكومة السابقة وكنتم تنادون برحيل الرئيسين فما الذي تغير عليكم؟».

النواب الذين أعلنوا وقوفهم مع طلب طرح الثقة. ورأى أن إصدار البيان الهدف منه إرسال رسالة إلى النواب المترددين الذين لم يعلنوا مواقفهم من طرح الثقة حتى الآن لكي لا تنفرط السجحة. واعتبر أن هذا البيان يشبهه بيانات أخرى صدرت في استجوابات وزراء سابقين مثل سمو الشيخ ناصر الحمد وسمو الشيخ جابر المبارك وسمو الشيخ صباح الخالد والشيخ خالد الجراح، و فقط ما تغير هو الوجه. وبين أن وجه الشبه بين كل تلك البيانات هو أن من وقفا مع الوزراء أوردوا العبارات نفسها عن الإرهاب الفكري والإملاء وأن الاستجواب لا يرقى لطرح الثقة. وتساءل «أين الشيخ خالد الجراح وأين الشيخ جابر المبارك؟ منظوران أمام المحاكم».

انتقد النائب حمدان العازمي البيان الذي أصدره النواب الستة د.عبيد الوسمي وبدر الحميدي وفايز الجمهور وسعود أبوصليب ومساعد العازمي وفرز الديحاني بخصوص عدم تأييدهم الطلب المقدم لطرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي. وقال العازمي، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن البيان تضمن همزاً ولماً غير مقبول، مؤكداً أنه لا يجسر على أحد رأيه ولكن كان بإمكان النواب مصدرى البيان أن يعبروا عن رأيهم بعد التصويت على الطلب من دون الهمز واللمز. وطالب النواب الستة بأن يفحصوا عما لديهم إذا كانوا يملكون معلومات ضد